

كمال طيرشي | *Kamel Terchi

ما السياسة؟

What is Politics?

عنوان الكتاب في لغته: What is Politics?

عنوان الكتاب: ما السياسة؟

المؤلف: حنة أرندت Hannah Arnedt

المترجم: زهير الخويلدي.

سنة النشر: 2014.

الناشر: منشورات ضفاف، ومنشورات الاختلاف، ودار الأمان.

عدد الصفحات: 136

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تقديم

ما السياسة؟

تُبني السياسة، بحسب أرندت، على واقع التعددية الإنسانية؛ فإذا كانت الفلسفة والبيولوجيا (علم الأديان) يَنمَيان أمل الإنسان في تحقيق الاجتماع الكوسموسياسي، فإن من الضرورة أن تكون هناك علاقة بين الفلسفة والسياسة؛ ذلك أن أرسطو نظر أن الإنسان حيوان سياسي بامتياز. ولذلك، قسّمته أرندت إلى نطاقين: الحيوان السياسي، وهو تمثل جوهر في ذات الإنسان، والتمثل التوحيدي للإله، وفيه يتمثل الإنسان في صورة الإله الواحد المنفرد، من أجل استخلافه على الأرض.

إن هذا يجعل أرندت تكشف لنا القيمة الكونية والخالدة للإله كامل الحضرة والمعالم، وغاية وجود الإنسان في مطلق العلاقة بينه وبين الطبيعة، وهو الدال على وجود حضور التاريخي في السياسي؛ فمهما كانت محاولة الغرب من قولهم باستحالة تمثّل السياسة داخل الأسطورة، فإنها لا تكاد تغادر أرموزة هوميروس؛ فاستلاب التاريخ للإنسان علاقة متوارثة من الماضي، ومهمة السياسي هي التأثيل لعالم الحقيقة وشفافية الخلق الإلهي.

النشأة التاريخية للسياسي
في ظل الأحكام المسبقة

إن المنحى الذي أخذته أرندت عن نشأة السياسي، هو تنويع الواقع لما يسمى بالأحكام المسبقة التي أصبحت لا تكاد تغادر أي فكرة تناقش السياسي. وتعدّ أرندت الأحكام المسبقة أحكاماً مضادة للسياسة، ويمكن أن تكون مصدرًا لنهايتها. وهنا يكون الإنسان أمام ديالكتيك بيروقراطي، يمثله غياب فهم السياسي للإنسان، ليصبح البشر من ثمّ عبيدًا لا أكثر، لهذه الأحكام. وترى أرندت أن مثل هذا المجتمع هو مجتمع غارق في مركزية العالم المستهلك الذي يكون في الأصل عالمًا مخيفًا، لا يعيش فيه سوى العقل الستاتيكي الثابت. وهنا، تصبح الأحكام المسبقة سلطةً في حد ذاتها. وهذه الحالة الافتراضية في الأصل تقبع في التكرار والمفاهيم الخاطئة التي تنبثق من خلالها المشكلات السياسية.

إن الحديث عن السياسي هو حديث عن الأحكام المسبقة التي تنتجها الجماعة التاريخية في المجال التداولي. وعلى السياسي أن يهدمها، ليحقق درجة اليقظة والانفتاح على العالم، وحتى لا يتحول المجتمع إلى لعبة نرد.

أن نفكر اليوم، وعلى نحو غير بعيد من راهنا الأكسيولوجي الكوني، يعني أن علينا أن نتحرى التأصيل الأثروبولوجي في مسألة علاقة السياسي باليومي، وما هو الأساس الراهن في الطبيعة الإنسانية. لقد جعل هذا الأمر جُلّ الباحثين يرون ظاهرة السياسة والتنوير بوصفها صيرورةً للجنس البشري تجاه الاندماج في الآخر الكوني، والترابط الأخلاقي للقوانين، وتكريس الحرية لممارسة النشاط الإنتاجي، ضمن نسق الذات والتعدد؛ فالإنسان خلق على صورة الله في الأرض، بحسب رؤية المفكر الياباني توشي هيكو إيزوتسو. وبناءً عليه، يستثير ذلك ما هو أعمق في فضاء الأرض لإحقاق مدينة الله المثالية، لإسعاد الإنسان، وتنمية ما يسمى "التشارك الحضوري" للذوات البعيدة والقريبة؛ فالحرية مكفولة للجميع في مجال الاعتقاد السياسي.

تعالج حنة أرندت موضوعًا قيمًا؛ إذ ندرك توغل السياسي في اليومي، وهو جليٌّ في سيطرة الأنظمة السياسية والدساتير والقوانين على حياة البشر. وفي هذا نجد المجتمع المدني والديمقراطي بحسب أرندت، يسعى لتوضيح بعض المفاهيم، وخصوصًا المعنى الذي تنفرد به السياسة.

"ما السياسة؟" سؤال، على الرغم من وضوحه الاستشراقي، يحمل دلالات لا بد من الخوض فيها، وخصوصًا ما يتعلق بالحكم المسبق، وتجذر التاريخ في توصيف السياسي لدى أفلاطون وأرسطو؛ فلإنسانية النصب الأوفر من محاولة تغيير العالم وحركته الفكرية المشرعة لما هو راهن.

جاء كتاب أرندت هذا بصيغة سياسية معبرة عن الفضاء السياسي وراهنيتها، أمام الإنتاج الاجتماعي للإنسان، تجمع الكاتبة فيه قوة أسلوبها التحليلي، وقدرتها على التقديم والشرح، وهي التي تكشف لنا عن مشروع جديد للتفكير في السياسي الذي أصبح واقعًا وشعورًا مشخصًا. إذًا، لا بد من تنظيم الحياة التعددية الفردية والجماعية.

تتصدر كتاب أرندت مجموعة من العناوين الواضحة، قسمتها إلى شذرات معرفية، استهلّت بها الفصل الأول: "مقدمة عامة عن الفلسفة"، فارتأت أن توضح فيها العلاقة بين الأحكام المسبقة والفضاء السياسي والحكم نفسه، لتطرح في مقدمتها لاحقًا إشكاليةً عنونها على النحو الآتي: "الأيزال للسياسة في النهاية معنى؟"، لتجيب عنها فيما بعد بنص صريح. ثم يأتي القسم الثاني من الكتاب وتتناول فيه أهداف الأنظمة الشمولية، لتعنونه بـ "سؤال الحرب" الذي تستخدمه المؤسسات لنشر الرعب والعنف والإثارة لدى شعوب العالم. وقبل أن تختم مؤلفها، تعيد سؤال البحث عن معنى السياسة، لتنتهيه بفصل لخاتمة ممكنة، تستبين فيها قراءة خصوصية الواحات والصحراء التي تكمن في ذواتنا قبل وجودها في واقعنا.

الكل ضد الكل، بحسب التوجه الهوبزي. إذًا، لا بد من تمثّل الجميع للحياة في الفضاء العمومي، وإلا فلا تكون الحياة المشتركة ممكنة. فالسياسة موجودة في كل مكان وجدت فيه بالمعنى التاريخي، وهذا ما نستمدّه من التحديد الأرسطي للإنسان بوصفه كائنًا سياسيًا، فكلمة بوليتكن Bolitikon تعني، في الأساس، صفة تميز تنظيم المدينة أو "البوليس"، لكن تشتتت أرندت ليعيش الإنسان في "البوليس" (المدينة) أن يكون حرًا. وهذا التحرر يستند، في النظر إلى اقتصاد العبيد القائم على العنف، إلى الاضطلاع بمهمّات الحياة اليومية، بخلاف كل أشكال الاستغلال الرأسمالي، فإذا أخذنا المعنى اليوناني بفهم السياسي بوصفه تمرکزًا حول الحرية، نجد أنّ الكل يحظى بالحقوق الشرعية نفسها في النشاط السياسي، ومن الأفضل أن يتألف هذا النشاط من النقاش داخل المدينة (الدولة).

”

إنّ محاولة القضاء على الحرية أفضت إلى عنفٍ مضاد للسلطة، بحكم أنّ الحرية في مفهومها العميق تعني المقدرة على الفعل والتأثير، كما أنّ النموذج الذي تقدّمه لنا الديمقراطيات الحديثة يبدو كأنه سلطة مفرغة من أيّ هوية سياسية

”

تستخدم أرندت المعنى اليوناني للتشارك الجماعي من أجل تحقيق الرخاء والازدهار على المستوى المادي لدى الدولة، على الرغم مما يطلق عليها من أنّها "تمركز المستبد المستنير"؛ فالسياسة عند العالم الحديث ليست ضرورية، لا بالمعنى القاهر للحاجة في الطبيعة الإنسانية، مثل أشكال الجوع والحب والفناء، ولا بمعنى المؤسسة التي لا يمكن الاستغناء عنها للمجتمع الإنساني، فالسياسة عندهم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاستبداد، وهو من أسوأ أشكال أنظمة الحكم، والأكثر معاداةً للسياسة نفسها، فالمفهوم الحديث للتاريخ والأحداث السياسية والفعل السياسي ضاع في الحدث التاريخي.

إنّ محاولة القضاء على الحرية أفضت إلى عنفٍ مضاد للسلطة، بحكم أنّ الحرية في مفهومها العميق تعني المقدرة على الفعل والتأثير، كما أنّ النموذج الذي تقدّمه لنا الديمقراطيات الحديثة يبدو كأنه سلطة مفرغة من أيّ هوية سياسية بحسب أرندت. نحن لا نستطيع التغلغل في الفضاء العمومي والفضاء السياسي إلا إذا ابتعدنا من وجودنا الخاص، ومن محيطنا العائلي، من أجل التشارك

ما نتبينه إذًا، أنّ الأحكام المسبقة هي خضوع للذات، من دون الرجوع إلى مصادر موثقة وصادقة في الأصل، وهي غير قابلة للبرهنة في كثير من الأحيان، وتبقى تجربة ذاتية لا تفي بالغرض، وتبدو كأنها ملكية تلزم أفرادًا معينين دون آخرين، ومن ثم، فهي تحمل جزءًا مبنورًا من التاريخ والماضي.

وانطلاقًا من هذا التصور، كان السؤال الأهم والراهن هو الإنسان نفسه بخلاف العالم، لكن في مقابل ذلك، بحسب أرندت، سنجد السؤال في السياسة دومًا سؤالًا قلقًا، ويحمل همًا إزاء العالم لا الإنسان. وهذا يحقق انطلاقًا فريدةً من نوعها يمكن أن تمثّل التجانس في المجال السياسي. وترى أنّ هذا يمكن أن يكون بديلاً لأن يفكر الإنسان بصورة أفضل؛ إذ ينتقل من فضاء يومي فردي مشخصن إلى فضاء عمومي سياسي، تسميه "بيبلوكوسياسي"؛ إذ تفهم الحقائق بطريقة التثيؤ، فيقدم الإنسان نفسه على أنه شيء، يحاول التعايش مع الأشياء الخارجية من أجل تغيير جوهر الإنسان، قبل أن نغيّر العالم. ولا بد في ذلك من حضور الفعل الذي يعني الحركة. وهنا، تبدو الباحثة متأثرةً نوعًا ما بمبادئ النظرية الظاهرية.

البحث عن معنى السياسة والتجذر الأنطولوجي لآخر فيها

لنا أن نقول، بحسب أرندت، إنّ الإنسان لا يعيش منفردًا بل معتمدًا على الآخر، ولا يستطيع ذلك إلا من كان وحشًا أو إلهًا، وأدرك زعماء النزعة الشمولية أنّ ممارسة السياسة سواء في منحها التنظيري أو الممارساتي هي وسيلة ناجعة لتلبية متطلبات المجتمع، لهذا عمل هؤلاء على تجزئة البنية الاجتماعية، فانجرّ عن ذلك شرح سوسولوجي كبير وعزلة بين أفراد الجماعة الواحدة، بحكم أنّ مطمح النزعة الشمولية يكمن في استئصال الإنسان من مجتمعه وجعله يعيش خواءً روحيًا كما أبعدته عن كل ما هو مقدس في حياته. ويمكن عدّ الحريات التي ضمنها الديمقراطية بنيت على قاعدة بحيث يتساوى فيها الجميع، ولكن على الرغم من ذلك فإنّه لا يبقى لها أي معنى ما لم ينتم مواطنوها إلى مجتمعات ترعاهم، لكن حالة الازدراء هذه والتوجه الحيادي السياسي جعلنا أرندت تستفهم: "ألا يزال للسياسة معنى؟". فتجيب عن ذلك بأنّها ضرورة لا يمكن نفيها من حياة البشر؛ ويعود هذا السؤال إلى أفلاطون، ويمكن أيضًا أن يكون لبارمينيديس. بناءً عليه، يتضح لأرندت أنّ السياسة لم ندرکها نحن بل هي ضرورة قهرية للحياة الإنسانية، سواء تعلق الأمر بالوجود الفردي أو الجماعي، وهذا ما يمثّل أنطولوجية صراع

سؤال الحرب وشموليتها

تستلزم الحرب وجود أطراف نزاع، تجري تسوية الصراع الناشئ بينها بوسائل العنف. وإذا جعل الإنسان الطبيعة طرفاً نزاع، فإنه سيسلط عنقه عليها أولاً، وسيستعمل التكنولوجيا التي هي نتاج البشرية، بوصفها ملكة تدمير.

الحرب، إذًا، حرب شاملة تتجذر في الأنظمة الشمولية. من هنا، تكون حرب الإبادة هي الوحيدة التي تتوافق مع النسق الشمولي، وهي لا تنشأ إلا بقوة إمبريالية.

”

تستلزم الحرب وجود أطراف نزاع، تجري تسوية الصراع الناشئ بينها بوسائل العنف. وإذا جعل الإنسان الطبيعة طرفاً نزاع، فإنه سيسلط عنقه عليها أولاً، وسيستعمل التكنولوجيا التي هي نتاج البشرية، بوصفها ملكة تدمير

“

غالبًا ما يحضر التفكير في السياسة على أنها عامل أساسي في المصير الشخصي، وخصوصًا البشر الموجودين على الأرض، ولا سيما إذا اقتربت بما هو كائن في الواقع "الحرب" التي قد تسعى لتحويل العالم إلى صحراء والأرض إلى مادة جامدة غير حية، بسبب ما تلحقه بهم من كوارث؛ إذ توضع الثورة والحرب تحت مظلة العنف المشترك، لأن التجارب التي يعيشها الأفراد هي حروب وكوارث. إذًا، يسري العالم في حلقة العنف. وهنا يمكن أن يتماثل الفعل السياسي مع الفعل العنيف بصفة مطلقة وخيمة. بناءً عليه، يشترط معنى السياسي تحقق العيش المشترك والفعل المشترك، وأن يجبر الإنسان على الحرية. ومن هنا، يمكن التحقيق في فعل العنف والسياسة بوصفهما غايةً وسببًا، فالعنف في الواقع هو السلام، ومحاولة محاكمة أفعال الإنسان الفردية هي بمنزلة حضور السياسي في العنيف. وهنا، يمكننا فهم الفعل السياسي تحت مقولات الإكراه والكائن، والهيمنة والكائن المهيمن. فالعنف ليست غير تقرير السلبية ومواصلتها بوسائل الغرب، لتكون الحرب بذلك أمرًا ممكنًا لا بد منه، وشرًا لا مفر منه. لذا، يجب المحافظة على السياسة داخل مقولاتها وحدودها، وهذا ما نجده في الأنظمة الشمولية التي تعدّ غزو العالم أو الهيمنة عليه هدفًا وليس سلامًا.

والتمكن من الحرية؛ فرؤية العالم لا بد من أن تكون تجريبية، كما هي في الواقع. ولحصول ذلك، لا بد من إدراك العالم بوصفه شيئًا مشتركًا بين العديد، حيث يكون هناك نوع من حرية اللقاء مع الآخر، وممارسة تجربة الكثرة التي تمثل في كل مرة كلية العالم، ضمن مضمون المدنية لتحافظ على السياسة، فالحرية لا بد من أن تفهم على نحو سياسي. وبناءً عليه، تعين تحرير السياسة من منطلق ضروري للحرية، فالفضاء العائلي وهمّ حياتي لا يمكن أن يكون ممكنًا في دولة "البوليس"، لكن حتى السياسة بحسب أرندت في حاجة إلى الكنيسة والدين، لأن الكنيسة يجب ألا تضطهد أي إنسان بسبب عقيدته، فالحرية مكفولة للجميع، وعلى الإنسان أن يؤمن بها، وعلى الدولة ألا تجبر أفرادها على الدخول في حرب معينة، بل تضمن لهم حرية الاختيار، مع مراعاة عدم التعصب لجماعة دون أخرى، بل تضمن لهم حرية الاختيار، فالدولة والكنيسة يجب أن تعملًا معًا لأجل سعادة الإنسان، وذلك بتحميل عبء السياسة. وبحسب القديس أوغسطين، تحدث حياة القديسين داخل مجتمع يعرفها مؤسسة "دولة الألوهاية". وحية البشر كذلك محددة بشروط سياسية لا بد من تمثّلها، لكن هذا الفضاء، بحسب أرندت، خاص بالقديسين، يتميز بنوع من الغموض ويسمى بـ "الهروب المسيحي داخل مناطق الظل".

إنّ التصور الحديث للسياسة اكتسب وظيفة مجتمعية، وهي الشرط الضروري للحرية الاجتماعية والتشارك في البناء على الصعيدين العملي والنظري، ولأجل خلق فضاء الدولة، كان لا بد من ضرورة وجود الحرية في الدولة، بقدر ما عليها حيابة وسائل العنف، فالسياسة وسيلة لها والحرية غايتها.

كان الفضاء العمومي السياسي اليوناني فضاءً مشتركًا، يضم أفرادًا يحاولون اكتساب القدرة على رؤية الأشياء واقعيًا من جوانب متعددة؛ فإذا كانت العلاقة السياسية الحقيقية بين المواطنين داخل البوليس، بحسب أرندت، فهي تفترض شكلاً من الحرية، لا بد أن يتميز الإنسان السياسي فيها بالمساواة؛ ذلك أنه اختار أن يجتمع داخل مؤسسة كبيرة أعلنت التزام الجميع.

ترى أرندت أنّ الأحداث التاريخية لحرب طروادة تثير كل أسباب العلاقات السياسية والاجتماعية، وصولًا إلى الأنظمة الشمولية؛ إذ يستمر الإنسان والإله في الإصرار على تبني السلطة، وربما تحقق هذه السلطة خطرًا أكبر حتمًا، يتجاوز الفعل الإنساني الحر إلى التسلط؛ ما يجعلها في النهاية ترقى إلى صراع ربما يعيد السياسة إلى البداية الأولى. وهذا ما جعل المؤلفة تعيد طرح سؤال "ألا يزال للسياسة معنى؟".

إنّ الحلول التي قدمتها من أجل تبني فهم المعنى الحقيقي للسياسة غير كاملة في توصيفها بالمعنى البعيد؛ إذ نجد في هذا الكتاب جوانب مبتورة، كان يمكن أن نجد تحليلًا أعمق لها لدى فلاسفة مدرسة فرانكفورت.

نادت أرندت بالتعددية الإنسانية. لكن التعددية التي تكلمت عنها في هذا الكتاب لم تمتد كثيرًا إلى دراسة المجتمعات العالمية، بقدر ما نجدها ركزت فقط على المجتمعات الأحادية التي تمركزت في أوروبا، أو الغرب عمومًا.

وعلى الرغم من الفشل الذي تعيشه الشعوب في ميدان السياسة، فإنّ أرندت استطاعت أن ترى كل ذلك في ما يسمى "البحث عن سبل أخرى لمعالجة الصحراء" التي تقبع في الذات البشرية، وإحقاق نوع من الوعي بوصف الإنسان مجتمعًا متعدّدًا، يستحق أن يسكن العالم حرًا أينما ذهب. وهذا خلاف ما تراه الرؤى الأيديولوجية والأنظمة الشمولية.

إنّ مشروع أرندت في مؤلفها هذا "ما السياسة؟" يبنى على القول بأنّ ما تقدّمه لنا الشمولية يقصي كل المقولات السياسية وما تحمله من بعدٍ قيمى أخلاقي، وعلى الرغم من الطابع الأيديولوجي لهذه الأنظمة، فإنّها في النهاية تستقيم على هدف واحد يجمعها، ألا وهو الشمولية؛ إذ يسعى منطوقهم إلى السيطرة على كل ما في المجتمع من دون استثناء.

لهذا، كان لا بد من القول إنّ السياسة في النهاية ترتكز على التعددية الإنسانية، وهذا ما أكدته الرؤية التاريخية والواقع التجريبي لشعوب العالم.

نقد الكتاب

استطاعت أرندت أن تضبط مفهوم الإنسان والسياسة، لكن يعاني النص في داخله شيئًا من الانفلات، بالتركيز على البشر ومشكلات الإنسان أكثر من السياسة نفسها التي تتضمن هدف الكتاب.

إنّ معنى السياسي يبنى على واقع التعددية الإنسانية كما أكدت أرندت. غير أنّ خطابها لم يبين ذلك بطريقة صريحة؛ ما جعلها تنزلق نحو منعرجات الأنظمة، من دون توسع أو شرح لهذا التعدد كيف يكون في ظل تعدد الأنظمة السياسية في العصر الحديث؛ فنجدها قد استخدمت الرؤية التاريخية فقط في مقارنة بين البنية السياسية الرومانية واليونانية لمعالجة إشكالاتها المعرفية.

إنّ التفكير الشذري لأرندت عمومًا هو تفكير جّل الفلاسفة الألمان الذين يبحثون في أعماق الإنسان بوصفه مشروع العالم، وهذا ما يجعلها تتبنى عدميةً أخرى غير معلن عنها. بناءً عليه، لا يستطيع قارئ النص أن يفهم الخطاب إلا إذا قام بقراءته عدة مرات.

إنّ السمة السياسية لنص أرندت كانت بصيغة إشكالات مفاهيمية وأسئلة، أحيانًا تجد لها أجوبةً في نطاق أحادي معين، لكن نجد في نهاية المطاف أنّها لم ترض بالإجابة الأولى، فتعود مرةً أخرى إلى تكرار طرحها، واستبدال جواب بجواب آخر؛ ما يجعل النص مفتوحًا، يضيف على خطابها نوعًا من التمرد السياسي النضالي، ويمكن أن يخلق نوعًا من التوتر والتوجس أثناء قراءته.

معنى السياسة مشروع غير مكتمل عند أرندت. ولذلك، تركت المجال مفتوحًا لآفاق البحث في السياسة، ودفع الإنسان إلى الخروج من الحياة الخاصة والولوج في واقع الفضاء العمومي، بما يمكن من استبيان أمهات الفعل البشري أمام العالم.